

دراسة تحليلية للعلاقة بين بنود الدخل الشامل الآخر ودقة تنبؤات المحللين الماليين An Analytical Study of the Relationship between Other Comprehensive Income Items and the Accuracy of Financial Analysts' Forecasts

نبيلة سامى ابراهيم محمد

المدرس المساعد بقسم المحاسبة

كلية تجارة – جامعة القاهرة

تحت إشراف

د. محمد رزق عبدالغفار عمارة

مدرس المحاسبة

كلية التجارة – جامعة القاهرة

أ.د. خالد محمد عبد المنعم لبيب

أستاذ المراجعة

كلية التجارة – جامعة القاهرة

ملخص البحث:

تمثل الهدف الرئيس للبحث فى تناول العلاقة بين بنود الدخل الشامل الآخر ودقة تنبؤات المحللين الماليين, وذلك فى إطار نظرى من خلال عرض الإطار المفاهيمى لمتغيرات البحث, بالإضافة إلى استعراض وتحليل الدراسات السابقة التى تناولت العلاقة بين تلك المتغيرات؛ وذلك حتى يمكن الوقوف على مدى وجود اتفاق أو اختلاف بين نتائج تلك الدراسات, ومن ثم تحديد الفجوة البحثية.

هذا, ولقد توصلت الباحثة من خلال الدراسة النظرية إلى ندرة الدراسات العربية التى اختبرت العلاقة بين بنود الدخل الشامل الآخر ودقة تنبؤات المحللين الماليين, خاصة فى البيئة المصرية, كذلك وجود شبه اتفاق على التأثير الموجب للدخل الشامل الآخر الإجمالي على دقة تنبؤات المحللين الماليين, فى حين اختلفت الدراسات فيما يتعلق بتأثير كل بند من بنود الدخل الشامل الآخر بشكل منفرد على دقة تنبؤات المحللين الماليين.

الكلمات المفتاحية: بنود الدخل الشامل الآخر, دقة تنبؤات المحللين الماليين.

Abstract:

The main objective of this research is to examine the relationship between other comprehensive income items and the accuracy of financial analysts' forecasts. This relationship is studied within a theoretical framework by outlining the conceptual framework of the research variables, in addition to reviewing and analyzing the previous studies concerning to the relationship between these variables in order to determine whether there is an agreement or disagreement among the results of previous studies, and thereby determining the research gap.

The results of this research revealed that there is a scarcity of the Arabian studies which examined the relationship between other comprehensive income items and the accuracy of financial analysts' forecasts, especially in the Egyptian environment. Furthermore, there is almost an agreement among previous studies on the positive impact of total other comprehensive income on the accuracy of financial analysts' forecasts. However, there is inconsistent results among previous studies regarding the impact of each item of other comprehensive income items on the accuracy of financial analysts' forecasts.

Keywords: Other Comprehensive Income Items, Accuracy of Financial Analysts' Forecasts.

1- المقدمة وطبيعة المشكلة:

انطلاقاً من أهمية قياس أداء الشركات نظراً للاعتماد عليه بصورة كبيرة في الحكم على إدارة الشركة واتخاذ القرارات الاستثمارية, وسعيًا نحو تحديد أفضل المقاييس للحكم على أداء الشركات, فقد أستخدم صافى الدخل ولفترة طويلة باعتباره المؤشر الأساسى للأداء المالى, ولكن بمرور الوقت أصبح يُنظر إلى صافى الدخل بأنه يمثل نتائج تاريخية تتجه إلى الماضى, وبالتالي لا يساعد على تكوين صورة عن الأداء المتوقع فى المستقبل, وبناءً عليه أصبح هناك أهمية لأن تكون المعلومات المحاسبية ذات قيمة تنبؤية تساعد على التنبؤ بمستقبل الشركات (Firescu 2015).

هذا, ومع زيادة الانتقادات الموجهة لمدخل التكلفة التاريخية والمطالبة بالتحول لمدخل القيمة العادلة أصبح من الضروري قياس كلا من المكاسب والخسائر سواء المحققة أو غير المحققة الناتجة عن الفرق بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية لأصول وخصوم الشركة وذلك فى نهاية الفترة المالية, إلا أن تلك التغيرات المتعلقة بالقيمة العادلة لا تظهر فى قائمة الدخل بل يتم تأجيل الإعراف ببعضها وإدراجها فى قائمة التغيرات فى حقوق الملكية حتى تتحقق بالفعل, ونتيجة لذلك ظهر مصطلح الدخل الشامل "Comprehensive Income" (محمد, 2019), ولقد تبنت العديد من المنظمات المهنية وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standards Board (FASB) مفهوم الدخل الشامل وذلك بإعتباره مقياس شامل يتم استخدامه للتعبير عن تطور أداء الشركة وثروة ملاكها (Chambers et al., 2007).

لا يُعدُّ مصطلح الدخل الشامل ضمن المصطلحات الجديدة التي ظهرت في الآونة الأخيرة؛ حيث ظهر مفهوم الدخل الشامل لأول مرة بالقرن العشرين في الولايات المتحدة عندما قام مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) Financial Accounting Standards Board بإصدار قائمة المفاهيم رقم (3) (SFAC NO.3) عام 1980 بعنوان: "عناصر القوائم المالية لمنشآت الأعمال"، والتي تناولت

-بشكل عام- العناصر الأساسية التي يجب إدراجها بالقوائم المالية لمنشآت الأعمال, كما ركزت على الدخل الشامل وعرفته بأنه: التغير في حقوق الملكية خلال الفترة, والنتائج عن عمليات وأحداث وظروف تتعلق بالوحدة؛ ولكن ليست متعلقة بالعمليات مع الملاك؛ بيد أنه قد طال مصطلح الدخل الشامل الكثير من الجدل آنذاك (FASB, 1980, No.3, SAFC).

ونظراً للانفتاح الاقتصادى ومواكبة للتطور الهائل فى مجال التجارة العالمية, فقد سعى واضعو المعايير المصرية إلى التوافق مع معايير المحاسبة الدولية, ومن ثم فقد أخذت المعايير المحاسبية المصرية بمفهوم الدخل الشامل عن طريق إصدار المعيار المحاسبى المصرى الأول المعدل بموجب القرار الوزارى رقم 110 لعام 2015 بعنوان " عرض القوائم المالية", وفيه تم إلزام الشركات المقيدة فى البورصة المصرية بالإفصاح عن الدخل الشامل بدايةً من الأول من يناير عام 2016, وقد عُرفت بنود الدخل الشامل الآخر طبقاً لذلك المعيار بأنها " بنود الدخل والمصروفات بما فى ذلك تسويات إعادة التوبىب, والتي لا يعترف بها فى الأرباح والخسائر "قائمة الدخل" طبقاً لما تتطلبه أو تسمح به معايير المحاسبة المصرية" (معايير المحاسبة المصرية, 2015).

وتأسيساً على ما تقدم, فقد أدى الاهتمام المتزايد من قبل العديد من المنظمات المهنية والعلمية - بمفهوم الدخل الشامل وإصدار وتعديل المعايير لإلزام الشركات بالتقرير عن الدخل الشامل الآخر, وكذلك زيادة المناقشات حول البنود التى يجب أن تدرج ضمن بنود الدخل الشامل الآخر- إلى اهتمام العديد من الباحثين باختبار القيمة المعلوماتية والتنبؤية للدخل الشامل الآخر, وبناءً على ذلك فقد احتد الجدل وتباينت الآراء فيما يتعلق بفائدة معلومات بنود الدخل الشامل الآخر للعديد من الأطراف مستخدمى المعلومات المحاسبية خاصة فيما يتعلق بتأثيره على دقة تنبؤات المحللين الماليين.

هذا, ورغم إجراء العديد من الدراسات حول العلاقة بين الدخل الشامل الآخر وعدد من المتغيرات فى دول العالم المختلفة إلا أن هناك ندرة فى الدراسات العربية بشكل عام والمصرية بشكل خاص التى حاولت دراسة العلاقة بين بنود الدخل الشامل الآخر ودقة

تنبؤات المحللين الماليين، حيث ركزت بعض الدراسات على اختبار التأثير الإجمالي لبنود الدخل الشامل الآخر وتوصلت معظم تلك الدراسات إلى وجود علاقة موجبة بين بنود الدخل الشامل الآخر ودقة تنبؤات المحللين الماليين، وبررت تلك الدراسات ذلك من خلال أن استخدام تقديرات القيمة العادلة في التقارير المالية يؤدي إلى توفير معلومات مفيدة لاتخاذ القرار فيما يتعلق بأداء الشركة في المستقبل (Xiao and Li, 2017; Allini et al., 2021; Black and Neururer, 2021).

أما فيما يتعلق بالتأثير الفردي لكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر على دقة تنبؤات المحللين الماليين، فقد توصلت الدراسات إلى نتائج متضاربة حيث أثبتت بعض الدراسات وجود تأثير موجب لبند المكاسب والخسائر غير المحققة من الأوراق المالية المتاحة للبيع (AFS) على دقة تنبؤات المحللين الماليين حيث أنه يوفر معلومات عن الأنشطة الاستثمارية للشركة، والتي تسهم في التنبؤ بالأرباح المستقبلية (Wei and Banks et al., 2018; Arthur et al., 2015; Xue, 2018). بينما توصلت دراسة (Banks et al., 2018) إلى عدم وجود أي تأثير؛ وأيضاً فيما يتعلق بنتائج قياس تأثير بند المكاسب والخسائر غير المحققة من تحولات التدفقات النقدية (CFH) فقد اتفقت بعض الدراسات على تأثيره الموجب على دقة تنبؤات المحللين الماليين ويرجع ذلك لمتعته بقدرة تنبؤية بالأداء المستقبلي (Rahayu and Kusuma, 2021; Anderson et al., 2022). أما دراسة (Bratten et al., 2016) فقد توصلت إلى وجود تأثير سالب على دقة التنبؤات، ويرجع ذلك إلى أن التغييرات في أسعار بنود التحوط الأساسية يمكن أن يكون لها آثار سلبية على أداء الشركة في المستقبل.

في ضوء ما سبق، يمكن يمكن تلخيص مشكلة البحث في التساؤلات البحثية التالية:

- هل هناك علاقة بين الدخل الشامل الآخر الإجمالي ودقة تنبؤات المحللين الماليين؟
- هل هناك علاقة بين بنود الدخل الشامل الآخر الفردية ودقة تنبؤات المحللين الماليين؟

2- هدف البحث:

بوجه عام يسعى البحث إلى تحديد العلاقة بين بنود الدخل الشامل الآخر ودقة تنبؤات المحللين الماليين, وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- عرض الاطار المفاهيمى للدخل الشامل الآخر ودقة تنبؤات المحللين الماليين.
- استعراض وتحليل الدراسات السابقة ذات الصلة بالعلاقة بين بنود الدخل الشامل الآخر ودقة تنبؤات المحللين الماليين, وذلك حتى يمكن استخلاص أهم النتائج التى توصلت لها تلك الدراسات ومدى وجود اتفاق أو اختلاف بينها وأسباب ذلك.

3- أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث فى استعراض الآراء المختلفة حول طبيعة العلاقة بين بنود الدخل الشامل الآخر ودقة تنبؤات المحللين الماليين, بالإضافة إلى عرض نتائج الدراسات السابقة وتحليلها وتحديد مدى وجود اتفاق أو اختلاف بين تلك النتائج, وأخيراً تحديد الفجوة البحثية بناءً على نتائج الدراسات السابقة التى أمكن التوصل لها, مما يساعد على تقديم اسهامات علمية تمكن الباحثين من الوقوف على مجالات البحث المستقبلية.

4- منهج البحث:

يتمثل منهج البحث فى استقراء الدراسات السابقة التى تناولت العلاقة بين الدخل الشامل الآخر الإجمالى أو أحد بنوده الفردية ودقة تنبؤات المحللين الماليين, بهدف تحليل نتائجها وتحديد مدى وجود علاقة بين متغيرات البحث بشكل نظرى واتجاه تلك العلاقة.

5- خطة البحث:

انطلاقاً من أهمية البحث وحتى يمكن تحقيق هدفه, سيتم استكمال البحث على النحو التالي:

القسم الثاني: الإطار المفاهيمي لبنود الدخل الشامل الآخر ودقة تنبؤات المحللين الماليين.

القسم الثالث: استعراض وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين بنود الدخل الشامل الآخر ودقة تنبؤات المحللين الماليين.

القسم الرابع: خلاصة البحث ونتائجه.

القسم الخامس: مجالات البحث المستقبلية.

6- الإطار المفاهيمي لمتغيرات البحث:

تستهدف الباحثة من خلال العرض التالي توضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بمتغيرات البحث, وذلك بما يتوافق مع هدف البحث وطبيعة المشكلة, على النحو التالي:

1/6 الدخل الشامل الآخر:

1/1/6 مفهوم الدخل الشامل الآخر وخصائصه:

عُرف الدخل الشامل الآخر بقائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6) عام 1985 بأنه: التغير في حقوق الملكية للمنشأة خلال فترة ما؛ نتيجة الصفقات والأحداث والظروف من مصادر بخلاف الملاك (Pascan, 2010), في حين يعتبر الدخل الشامل الآخر طبقاً لمعيار المحاسبة المصري المعدل رقم (1) لسنة 2015 هو: " بنود الدخل والمصروفات بما في ذلك تسويات إعادة التوزيع، والتي لا يعترف بها في الأرباح والخسائر "قائمة الدخل" طبقاً لما تتطلبه أو تسمح به معايير المحاسبة المصرية " (معايير المحاسبة المصرية, 2015), كما عرف المعيار الدولي رقم (1) بنود الدخل الشامل الآخر بأنها تتضمن جميع بنود الأرباح أو الخسائر التي لا يعترف

بها ضمن قائمة الدخل التقليدية طبقاً لمعايير التقرير المالي الأخرى (IASB, ISA.1,2007), ولقد أشار مجلس معايير المحاسبة الدولي (International Accounting Standards Board (IASB) في ورقة المناقشة الخاصة به عام 2013 إلى أن بنود الدخل الشامل الآخر هي بنود الدخل أو المصروفات الناتجة عن عمليات أو أحداث يمكن تمييزها بشكل واضح عن العمليات والأنشطة العادية للشركة, ومن ثم لا يتوقع حدوثها بانتظام؛ ولكنها تحدث بصورة غير متكررة.

هذا, وتتصف بنود الدخل الشامل الآخر بعدد من الخصائص التي تميزها عن بنود قائمة الدخل, والتي تعتبر شروطاً لا بد من توافرها؛ لكي يعتبر البند ضمن بنود الدخل الشامل الآخر وهى: أن ينتج هذا البند عن أحداث وعمليات غير عادية ولا تتعلق بالنشاط الرئيسي للشركة؛ حيث إنها تنتج عن القياس بالقيمة العادلة, وأن يتصف البند بعدم التكرار وأن يكون مقداره ذا أهمية نسبية (الصايغ, 2017).

وبناءً على ما سبق, يتضح للباحثة أن الدخل الشامل الآخر هو الجزء الآخر من الدخل الشامل الذي لا يتم الاعتراف به في قائمة الدخل, بالإضافة إلى أن ثمة اختلافاً بين بنود الدخل الشامل الآخر وصافي الدخل؛ حيث يعكس صافي الدخل نتيجة الأداء المالي للشركة خلال السنة المنتهية, والناتج عن مزاوله الشركة لنشاطها الرئيسي, أما بنود الدخل الشامل الآخر فهي تعكس المكاسب أو الخسائر المتوقعة حدوثها في المستقبل والتي تنتج عن أنشطة لا تحدث بصفة مستمرة ولا تنشأ نتيجة للنشاط الأساسي للشركة, والتي يمكن تسويتها مستقبلاً, وبالتالي يظهر تأثيرها على صافي الدخل.

2/1/6 تصنيف بنود الدخل الشامل الآخر:

طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فإن بنود الدخل الشامل الآخر الواجب التقرير عنها هي البنود التي كانت تدرج سابقاً ضمن حقوق الملكية بقائمة المركز المالي, وهي تتضمن التغيرات الناتجة عن قياس حسابات قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة (Pronobis and Zulch, 2011), وبالتالي فإن بنود الدخل الشامل الآخر وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم 1 (IFRS1) ومعايير المحاسبة المصرية

المعدلة لعام 2019 هي على النحو الآتي (معايير المحاسبة المصرية, 2019 : (IASB, 2018):

- المكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة قياس خطط المزايا المحددة, طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 19 (IAS.19) والمعيار المحاسبي المصري رقم (38) "مزايا العاملين".
- المكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي, وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 21 (IAS.21) والمعيار المحاسبي المصري رقم (13) "أثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية".
- المكاسب والخسائر من الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS.9) ومعيار المحاسبة المصري رقم (47) "الأدوات المالية".
- المكاسب والخسائر من الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS.9) ومعيار المحاسبة المصري رقم (47).
- الجزء الفعال من المكاسب والخسائر على أدوات التغطية المستخدمة في تغطية التدفق النقدي, والمكاسب والخسائر من أدوات التغطية المستخدمة في تغطية استثمارات في أدوات حقوق ملكية يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر, طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS.9) ومعيار المحاسبة المصري رقم (47).
- مبلغ التغير في القيمة العادلة لبعض الالتزامات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر, والتي ترجع إلى التغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالالتزام طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS.9) ومعيار المحاسبة المصري رقم (47).

- التغيرات في القيمة العادلة المتعلقة بالقيمة الزمنية لعقود الخيارات عند فصل القيمة الداخلية (intrinsic value) والقيمة الزمنية لعقد الخيار وتخصيص التغير فقط- في القيمة الداخلية كأداة تغطية، طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS.9) والقسم رقم 6 من معيار المحاسبة المصري رقم (47).
- التغيرات في قيمة العناصر الآجلة للعقود الآجلة عند فصل المكون الآجل والمكون الفوري لعقد آجل، وتخصيص التغيرات في العنصر الفوري فقط كأداة تغطية، والتغيرات في قيمة هامش أساس العملة الأجنبية (Foreign Currency Spread) لأداة مالية عند استبعادها من تصنيف تلك الأداة المالية كأداة تغطية، طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS.9) والقسم رقم 6 من معيار المحاسبة المصري رقم (47).

هذا، ويمكن تصنيف بنود الدخل الشامل الآخر إلى مجموعتين على النحو الآتي:

أولاً: البنود التي ينتج عنها تسويات إعادة التبويب:

يبين كل من معيار المحاسبة الدولي الأول المعدل عام 2011 ومعيار المحاسبة المصري المعدل رقم (1) لسنة 2019 أنه يجب على الشركة أن تفصح عن تسويات إعادة التبويب الخاصة ببنود الدخل الشامل الآخر؛ حيث عُرفت تسويات إعادة التبويب Recycle Adjustments بأنها "هي المبالغ التي يعاد تصنيفها ضمن الربح أو الخسارة خلال الفترة الحالية والتي سبق إدراجها ضمن عناصر الدخل الشامل الآخر في الفترة الحالية أو الفترات السابقة" (IASB, IAS No.1, 2011).

هذا، وتعرف البنود التي ينتج عنها تسويات إعادة التبويب بأنها: هي البنود المعترف بها ضمن بنود الدخل الشامل الآخر، وعند تحققها يتم إعادة تبويبها بطرحها من بنود الدخل الشامل الآخر في الفترة التي تحققت فيها، وإدراجها ضمن بنود الأرباح والخسائر بقائمة الدخل؛ وذلك حتى لا يتم إدراجها ضمن إجمالي الدخل الشامل مرتين (الصايغ، 2017)؛ وذلك عن طريق مفهوم إعادة التدوير والذي يعنى أن يتم نقل جزئي أو كلي للبند الذي سبق إدراجه ضمن بنود الدخل الشامل الآخر إلى

قائمة الدخل؛ وذلك وفقاً لمدخل المحاسبة عن الفائض الواضح Clean Surplus Accounting, والتأكيد على نقل جميع المكاسب أو الخسائر المحققة إلى قائمة الدخل, كما يمكن إقفال بنود الدخل الشامل الآخر المحققة في الأرباح المحتجزة مباشرة، وبالتالي لا تظهر بقائمة الدخل (Firescu, 2015).

ثانياً: البنود التي لا ينتج عنها تسويات إعادة التبويب:

تعتبر البنود التي لا ينتج عنها تسويات إعادة تبويب هي البنود التي تم الاعتراف بها ضمن بنود الدخل الشامل الآخر؛ ولكن لا يتم إعادة تبويبها، وبالتالي لن تظهر ضمن بنود الأرباح والخسائر بقائمة الدخل في الفترات اللاحقة؛ فمثلاً عند التخلص من أصل معين له فائض ناتج عن إعادة تقييمه قد أدرج ضمن الدخل الشامل الآخر, ففي تلك الحالة فإن المعالجة المحاسبية تنص على إغلاق ذلك الفائض في الأرباح المحتجزة, وبالتالي لا يدرج ضمن أرباح الفترة بقائمة الدخل (Gunther, 2015).

3/1/6 أهمية معلومات الدخل الشامل الآخر من منظور المؤيد والمعارض:

لقد أدى التوجه العالمي نحو التقرير عن الدخل الشامل الآخر إلى إثارة الجدل بين الباحثين والمهنيين؛ حيث انقسمت الآراء فيما يتعلق بفائدة القياس والتقرير عن الدخل الشامل الآخر بين مؤيد ومعارض, وسوف تستعرض الباحثة تلك الآراء المتناقضة كما يلي:

1/3/1/6 الآراء المؤيدة لأهمية معلومات الدخل الشامل الآخر:

لقد أوضح المؤيدون لضرورة الاعتماد على معلومات الدخل الشامل في تقييم أداء الشركات أن الدخل الشامل يتضمن جميع مصادر خلق القيمة, كما أنه يميز بين كلٍّ من خلق القيمة وتوزيع القيمة؛ حيث يرى (IASB) أن الدخل الشامل هو مقياس مجمع لتقييم الدخل, لأنه يعكس- ليس فقط الظروف التشغيلية الداخلية بالشركة- وإنما الظروف والعوامل الخارجية أيضاً, التي تؤثر على قيمة الشركة (Goncharov and Hodgson, 2008).

وفي نفس السياق, يؤكد على (2019) و (2003) Barlev and Haddad أن هناك قيمة تنبؤية كبيرة لبنود الدخل الشامل الآخر لما لها من أهمية في مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية في توقع ما ستكون عليه الشركة في المستقبل اذا تحققت تلك المكاسب أو الخسائر, مما يكون لها دور كبير في تقييم قدرة الشركة على توليد التدفقات النقدية في المستقبل وكذلك إمكانية الحصول على صورة متكاملة وحقيقية عن أداء الشركة, في حين يرى كلٌّ من (2015) Gunther و Sabsombat (2019) أن الإفصاح الإجمالي عن بند أو بنود معينة في شكل قائمة مستقلة يعد مؤشراً على أهمية تلك البنود وفائدتها ودورها في تحسين شفافية ومصداقية وملاءمة القوائم المالية.

هذا, بالإضافة إلى أن المتابعة المستمرة خلال فترات مختلفة للتغيرات التي تطرأ على بنود الدخل الشامل الآخر تساعد في الحصول على معلومات مهمة تتعلق بمدى تطور المكاسب أو الخسائر الناشئة عن تغير أسعار الصرف, وإعادة تقييم الأصول والالتزامات الخاصة بالشركة, مما يؤدي إلى مساعدة مستخدمي المعلومات في التنبؤ بالأرباح والتغير المتوقع في أسعار الأسهم (Bataineh and Rababah, 2016).

كما أن هناك وجهة نظر أخرى ترى أن الدخل الشامل يساعد على الحد من إدارة الأرباح من خلال زيادة شفافية المعلومات المفصّل عنها, وبالتالي تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والملاك, وهو ما يساعد على تخفيض إدارة الأرباح, ويرجع ذلك إلى أن زيادة درجة عدم تماثل المعلومات تؤدي إلى زيادة فرصة الإدارة في التلاعب بالأرباح (Lin and Rong, 2012), كما أكد كلٌّ من Deshow (1994) و Dhaliwal et al., (1999) على أن الدخل الشامل سوف يمنع الإدارة من إساءة استخدام الأرباح المحتجزة كإخفاء أثر بعض العمليات من قائمة الدخل, بحجة أن تلك العمليات لا تتعلق بالنشاط الأساسي للشركة باعتبارها بنوداً غير عادية, وبالتالي لا يمكن عرضها في قائمة الدخل, ومن ثم قد يساعد الدخل الشامل في تخفيض إدارة الأرباح, عن طريق الحد من تدخل الإدارة في تحديد الربح من خلال

استبعاد أثر بعض العمليات ونقلها إلى قائمة الأرباح المحتجزة مباشرة وبالتالي عدم تأثيرها على الدخل.

وتتفق الباحثة مع تلك الآراء؛ حيث ترى أن رقم صافي الدخل لم يعد ملائمًا للحكم على أداء الشركات خاصة في الوقت الحالي وما يشهده من تقلبات في السياسة النقدية والاقتصادية، وذلك لأنه مقياس يعكس فقط نتيجة الأحداث الماضية ولا يشمل على معلومات تساعد في التنبؤ بالمستقبل، أما بنود الدخل الشامل الآخر، فهي تعكس المكاسب أو الخسائر التي يمكن تحققها في الفترات القادمة؛ وذلك لارتباطها بالقيمة العادلة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة المعلومات المتعلقة بالمستقبل، والتي تساعد على تحسين بيئة المعلومات.

2/3/1/6 الآراء المعارضة لأهمية معلومات الدخل الشامل الآخر:

يرى معارضو القيمة العادلة أنها سبب حدوث الأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلى أن التغيرات الناتجة عن القيمة العادلة هي تغيرات مؤقتة وناتجة عن تحركات السوق، وبالتالي ليس لها علاقة بالربح أو الخسارة، فضلاً عن عدم موثوقية قياسات القيمة العادلة واحتمالية وجود العديد من الأخطاء التي تؤثر كثيراً على قيمتها التنبؤية (Landsman, 2007؛ صالح وآخرون، 2019).

كما يعارض (Gazzola and Amelio, 2014) استخدام معلومات قائمة الدخل الشامل في تقييم أداء الشركات، ويرجع ذلك إلى أن بنود الدخل الشامل الآخر تعدّ بنوداً مؤقتة ومتغيرة، ومن ثم لا يمكن استخدامها في التنبؤ بأسعار وعوائد الأسهم المستقبلية وكذلك التدفقات النقدية التشغيلية في المستقبل، كما أن معلومات الدخل الشامل الآخر تؤدي إلى إرباك وتشويش كبير لمستخدمي القوائم المالية خاصة غير المتخصصين، فضلاً عن أنها تؤدي إلى سوء تفسير كبير لأداء الشركة.

وفي نفس السياق، يرى البعض أن الدخل الشامل يتصف بكونه أكثر تقلباً وأقل استقراراً مقارنة بصافي الدخل؛ حيث تعد عناصر الدخل الشامل الآخر مكاسب أو خسائر غير محققة ترتبط بالقيمة العادلة لتلك العناصر، والتي تتأثر بعدد من العوامل

والظروف الخارجية، وبالتالي توصف بالتقلب أو التذبذب، مما قد يشير إلى عدم استقرار دخل الشركة بشكل عام، ومن ثم زيادة تقدير المستثمرين لمخاطر الشركة والتي تنعكس على زيادة تكلفة رأس المال (Bamber et al., 2010; Gazzola and Amelio 2014; Khan and Bradbury, 2014; Firescu, 2015).

كما أشار (Tsujiyama (2017 و (Khan and Bradbury (2014 إلى أن بنود الدخل الشامل الآخر تعتمد على الأحداث المتوقع حدوثها في المستقبل، فهي قائمة على أسعار السوق التي تتغير وتتقلب بشكل مستمر؛ حيث يؤدي ارتفاع قيمة بنود الدخل الشامل الآخر إلى توسيع الفجوة بين صافي الدخل والدخل الشامل، مما يؤدي إلى زيادة درجة عدم التأكد، وتخفيض إمكانية الاعتماد على الدخل الشامل كمقياس مناسب للأداء المستقبلي.

وترى الباحثة أن تلك الآراء المعارضة لأهمية معلومات الدخل الشامل الآخر تستند على أدلة يمكن الرد عليها؛ فعلى الرغم من أن بنود الدخل الشامل الآخر بنود غير محققة، ناتجة عن القياس بالقيمة العادلة، فإنها تعتبر مؤشرًا للمكاسب أو الخسائر التي يمكن تحققها مستقبلاً، كما أنها تساعد على تخفيض عدم تماثل المعلومات، وتوفير معلومات قد لا يستطيع مستخدمو المعلومات التوصل إليها.

2/6 دقة تنبؤات المحللين الماليين:

1/2/6 مفهوم دقة تنبؤات المحللين الماليين:

بدايةً، أوضح الشبراوي (2019) أن التنبؤات المالية تشتمل على تقديرات تم إعدادها سواء بالاعتماد على الحكم الشخصي أو باتباع الأساليب العلمية المنظمة واستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية لقياس العلاقة بين المتغيرات، حتى يمكن التوصل إلى معدلات التغير بينها، كما عرف (Rahman et al., 2019) تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح بأنها تقديرات متوقعة لربحية السهم المستقبلية للشركات؛ وذلك من خلال استخدام الأساليب المناسبة لتقييم أداء الشركة الحالي وتوقع أدائها في

المستقبل, في حين عرف الشبراوي (2019) دقة التنبؤات بأنها الفرق بين توقع الأرباح والأرباح الفعلية أو النسبة المكملة لأخطاء التنبؤات.

استناداً على ما سبق, تعتبر دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح هي مدى التقارب بين الأرباح التي تم التنبؤ بها من قبل المحللين الماليين, والخاصة بشركة معينة خلال فترة معينة والأرباح الفعلية التي حققتها نفس الشركة خلال نفس الفترة؛ فكلما كان رقم الربح المتنبأ به قريباً من رقم الربح المحقق بالفعل انخفضت أخطاء تنبؤات المحللين, وازدادت دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح.

2/2/6 محددات دقة تنبؤات المحللين الماليين:

هناك عدة محددات تؤثر على دقة تنبؤات المحللين الماليين منها ما يتعلق بالمحلل المالي نفسه, وأخرى تتعلق بالشركة محل التحليل, ويمكن توضيح أهم تلك المحددات فيما يلي:

1/2/2/6 محددات تتعلق بالمحلل المالي نفسه:

أولاً: خبرة المحلل المالي

تعرف خبرة المحلل المالي بعدد سنوات عمل المحلل في مجال التحليل المالي؛ وذلك منذ بداية عمله في ذلك المجال وحتى تاريخه (Garcia and Ballesta, 2011), في حين عرفت دراسة Mikhail et al., (2003) بأنها تقاس بعدد الفترات ربع السنوية التي قام المحلل المالي خلالها بنشر تنبؤات متعلقة بشركة أو شركات معينة.

ولقد توصلت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة موجبة بين خبرة المحلل المالي ودقة تنبؤاته, فكلما زادت عدد السنوات التي قضاها المحلل في مجال التحليل المالي زادت خبرته ومعرفته بالصناعة والظروف التي تعمل بها الشركة محل التحليل, الأمر الذي يؤدي إلى تحسين دقة وكفاءة التنبؤات المالية (Keskek, 2011; Shukor et al., 2011; Rahman et al., 2019)؛ حيث أوضحت دراسة Shukor et al., (2011) أنه كلما كان المحلل المالي أكثر خبرة كان أكثر قدرة على

استخدام المعلومات الواردة في التقارير المالية، بالإضافة إلى قدرته على الحصول على المعلومات الأخرى غير المتوفرة في القوائم المالية والتي تسهم بشكل كبير في تحسين دقة التنبؤ.

ثانياً: الجهد المبذول من قبل المحلل المالي:

أشارت دراسة (Barniv (2009 إلى أن هناك تأثيراً موجباً للجهد المبذول الذي يقوم به المحللون الماليون في جمع المعلومات من مختلف المصادر ومعالجتها وتحليلها وصولاً إلى التنبؤات ودقة تلك التنبؤات؛ حيث تزداد قدرتهم على توقع مستقبل الشركات، وهو ما أكدته دراسة (Klettke et al., (2015 والتي توصلت من خلال الأدلة التجريبية إلى أن هناك علاقة طردية بين الجهد الذي يكرسه المحلل لعملية التنبؤ ودقة تنبؤاته، والعكس صحيح، بالإضافة إلى أن المحللين يبذلون المزيد من الجهد عندما يقومون بالتنبؤ بأرباح شركة جديدة لم تكن في محفظتهم من قبل.

ثالثاً: حجم شركة الوساطة التي يعمل لديها المحلل المالي:

يقاس حجم شركة الوساطة في الأوراق المالية بمتوسط عدد المحللين الماليين العاملين بها خلال عام معين، ويؤثر حجم الشركة الذي يعمل بها المحلل موجباً على دقة تنبؤاته (Jung et al., 2019)؛ حيث تعد شركات الوساطة الكبرى والمصنفة ضمن فئة "Star- Analysts" أكثر قدرة على إصدار تنبؤات أكثر دقة، ووفقاً لدراسة كل من (Garcia and Ballesta (2006; Kerl and Ohlert (2012 فإن هناك عدة أسباب للاعتقاد بأن المحللين العاملين لدى شركات الوساطة الكبرى يجب أن يصدروا توقعات أكثر دقة من نظرائهم؛ أولاً: تتمتع تلك الشركات بفرصة تزويد محلليها بموارد وإمكانيات مادية وبشرية تساعد على أداء عملهم بشكل أفضل، وذلك مقارنة بشركات الوساطة المتوسطة وصغيرة الحجم. ثانياً: تتمتع شركات الوساطة من الدرجة الأولى بالسمعة والموارد المالية لجذب أفضل المحللين؛ حيث إن تلك الشركات تكون على استعداد لدفع المزيد من الأموال لتوظيف المحللين الماليين الأكثر كفاءة وخبرة.

وعلى النقيض من ذلك يرى (Bolliger 2001) أن المحللين العاملين في شركات الوساطة الصغيرة يصدرن تنبؤات أكثر دقة، ويمكن تفسير ذلك من خلال أولاً: إن تلك الشركات تتخصص في التحليل المالي لبلدان أو صناعات محددة، ومن ثم قد تستفيد شركات الوساطة الإقليمية المتوسطة والصغيرة المتخصصة في بلدان أو صناعات معينة من ميزة الخبرة في صناعة معينة والتي يمكن أن تعوض النقص النسبي في الموارد مقارنة بشركات الوساطة الكبرى، ثانياً: قد يؤدي تضارب المصالح المحتمل في شركات الوساطة الكبرى التي تشارك في الأنشطة المصرفية والاستثمارية والإقراض إلى انخفاض دقة تنبؤات المحللين العاملين بها.

رابعاً: عدد الشركات التي يتابعها المحلل المالي:

اختلفت الدراسات فيما يتعلق بالعلاقة بين تغطية المحللين الماليين لعدد كبير من الشركات ودقة تنبؤاتهم، فقد توصلت دراسة (Personne and Paajarvi 2013) إلى وجود تأثير موجب لتغطية المحللين الماليين لعدد كبير من الشركات على دقة تنبؤاتهم، بينما انتهت دراسة (Hirshliefer et al., 2019) إلى أن تغطية المحلل المالي لعدد كبير من الشركات يؤثر سلباً على دقة تنبؤاته، ويرجع ذلك إلى أن قيام المحللين الماليين بإصدار العديد من التنبؤات في وقت واحد يؤدي إلى ما يعرف بمشكلة "إرهاق أو ملل القرارات" والتي تؤدي إلى زيادة أخطاء التنبؤات ومن ثم تخفيض دقة تنبؤات المحللين الماليين.

واتفاقاً مع نتائج الدراسة السابقة، فقد توصلت دراسة (Clement 1999) إلى أن دقة تنبؤات المحلل المالي تنخفض إذا زاد عدد الشركات التي يتابعها، وأرجعت الدراسة تلك النتيجة إلى أن قيام المحلل المالي بمتابعة عدد كبير من الشركات في وقت واحد يعنى توزيع جهده ووقته على عدد أكبر من الشركات، مما يؤثر على دقة وكفاءة تنبؤاته.

2/2/2/6 محددات خاصة بالشركة محل التحليل:

أولاً: حجم الشركة:

تتميز الشركات كبيرة الحجم بارتفاع مستوى الإفصاح المحاسبي بها خاصة الإفصاح الاختياري، ويرجع ذلك إلى انخفاض التكاليف وتوافر الخبرات اللازمة، وذلك نتيجة زيادة عدد المحللين الماليين المتابعين لتلك الشركات، وخاصة المحللين المنتمين لشركات الوساطة في الأوراق المالية الكبرى، بالإضافة إلى تعرضها لضغوط كبيرة تدفعها إلى زيادة إفصاحاتها المالية وغير المالية لمقابلة احتياجات جميع مستخدمي المعلومات، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة دقة تنبؤات المحللين الماليين (Personne and Paajarvi, 2013؛ المر، 2022).

هذا، ووفقاً لدراسة كل من (Man و Personne and Paajarvi (2017) و (2013) فإن هناك علاقة موجبة بين حجم الشركة ودقة تنبؤات المحللين الماليين، وأرجعت الدراسات ذلك إلى أن الشركات كبيرة الحجم تتميز بالاستقرار فيما يتعلق بالنمو والدخل، علاوة على سهولة الحصول على المعلومات الخاصة بتلك الشركات؛ نظراً لزيادة جودة الإفصاح المحاسبي، وتوافر المعلومات التي يحتاج لها المحللون في عملية التنبؤ، وعلى العكس، فقد توصلت نتائج دراسة (Keskek et al., 2011) إلى أن هناك تأثيراً سالباً لكبر حجم الشركة على دقة تنبؤات المحللين الماليين، وبررت الدراسة تلك النتيجة من خلال أنه كلما زاد حجم الشركة وتعددت الفروع والأنشطة، تعقدت مهمة المحلل المالي وأصبح هناك صعوبة في إصدار التنبؤات بدقة كبيرة، وبالتالي انخفضت دقة التنبؤات.

ثانياً: شفافية وجودة الإفصاح :

تعتمد دقة تنبؤات المحللين بشكل كبير على مدى صحة ومصداقية مصادر المعلومات التي اعتمد عليها المحلل المالي عند قيامه بعملية التنبؤ، وأن تتسم تلك المعلومات بقدر مناسب من الموضوعية والشفافية (العادلى، 2022)، وبالتالي كلما زادت دقة وجودة تلك المعلومات زادت دقة تنبؤات المحللين الماليين؛ حيث تتأثر تنبؤات المحللين ببيئة المعلومات

الخاصة بالشركة محل التحليل، كما يساعد الإفصاح الاختياري بشكل كبير على تحسين دقة تنبؤات المحللين الماليين؛ حيث أثبتت العديد من الدراسات وجود تأثير موجب للإفصاح الاختياري الذي تقوم به الشركات على تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات، وتخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بالمستقبل، ومن ثم تحسين دقة التنبؤات وجعلها أقل تشتتاً (يوسف، 2016؛ Chen et al., 2017).

وافقت معظم الدراسات على وجود تأثير موجب لشفافية التقارير المالية على دقة تنبؤات المحللين الماليين، ويمكن تفسير ذلك من خلال أن زيادة شفافية التقارير المالية تعني تحسين كمية وطبيعة وجودة المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية للشركات والتي يعتمد عليها المحلل أثناء عملية التحليل المالي، الأمر الذي ينتج عنه زيادة دقة التقديرات التي يصدرها المحلل المالي، ومن ثم كلما زادت إفصاحات الشركات وارتفعت جودتها انخفضت تكلفة وجهد المحللين في الحصول على المعلومات اللازمة وبالتالي تحسنت دقة تنبؤاتهم (Hu et al., 2019; Man, 2017).

3/2/6 أهمية دور المحللين الماليين في الأسواق المالية :

1/3/2/6 دور المحللين الماليين بالنسبة للمستثمرين:

تظهر أهمية دور المحللين الماليين باعتبارهم وسيلة مهمة تساعد متخذي القرارات عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بشكل كفاء؛ وذلك لمساهمتهم في تخفيض عدم التأكد وتوقع المخاطر التي يمكن أن تحدث في المستقبل (الجرف، 2017)؛ حيث تعكس تنبؤات المحللين الماليين كافة المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية بالإضافة إلى بعض المعلومات غير المتاحة للجمهور والتي يحتاج المستثمر إلى وقت وجهد وتكلفة للحصول عليها حتى تساعده في اتخاذ القرار.

ومن ناحية أخرى تساعد تنبؤات المحللين الماليين المستثمرين على الوثوق في التقارير المالية التي تصدرها الشركات والاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم، ويرجع ذلك إلى أن المحللين الماليين غالباً ما يركزون على تغطية الشركات التي تتمتع بجودة

مراجعة خارجية عالية, وهو ما يشير إلى أن تلك التقارير تتميز بدرجة عالية من الدقة والمصداقية (المر, 2022).

2/3/2/6 دور المحللين الماليين بالنسبة للشركات:

تعتبر الشركات المحللين الماليين عنصرًا مهمًا يسهم في نجاحها؛ وذلك من خلال دور المحللين في جمع وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة بالشركة, وبالتالي المساهمة في زيادة أسعار الأسهم وتحسين درجة سيولة الأسهم, كما تساعد تغطية المحللين الشركات على انخفاض تقلبات أسعار أسهمها في السوق, بالإضافة إلى أن زيادة عدد المحللين الماليين الذين يقومون بتغطية الشركة يرتبط ارتباطًا موجبًا بقيمة الشركات؛ حيث أثبتت دراسة عبده (2020) أنه كلما زاد عدد المحللين الماليين الذين يتتبعون الشركة زادت القيمة السوقية للشركة.

وفى نفس السياق, فلقد أشارت دراسة Hsu et al., (2020) إلى التأثير الموجب لتوصيات المحللين الماليين على عوائد الأسهم, كما أيدت دراسة He and Taffler (2020) تلك النتيجة؛ حيث أثبتت وجود ردود فعل كبيرة خاصة بأسعار الأسهم وأحجام التداول للشركات, وذلك في الأسبوع الذي تم فيه نشر توصيات المحللين الماليين في الصحف السويسرية, ومن ناحية أخرى أكدت الدراسة أن تغطية المحللين الماليين للشركات تعمل على تخفيض المخاطر الضريبية عن طريق الحد من ممارسات الشركات لتطبيق أساليب التجنب الضريبي.

3/3/2/6 دور المحللين الماليين بالنسبة للاقتصاد القومى:

طبقًا للاتجاه الحالي من قبل الدولة نحو التنمية الاقتصادية يتضح أهمية دور المحللين الماليين في زيادة طمأنة ورفع ثقة المستثمرين, وبالتالي التشجيع على تحويل جزء من أموال المودعين واستثمارها في الأوراق المالية, الأمر الذي ينعكس أثره على تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي؛ حيث يحتاج المستثمر الأجنبي إلى معلومات وتنبؤات تساعد على التنبؤ بمستقبل الاقتصاد والصناعة في الدولة التي يسعى

للاستثمار فيها، والذي يسهم بشكل كبير في التأثير الموجب على الاقتصاد القومي بصفة عامة (يوسف، 2016؛ الإسداوي ومحمد، 2020).

هذا، ولقد توصلت دراسة (Ali et al., 2019) إلى وجود تأثير موجب لتنبؤات المحللين الماليين بأرباح الشركات على عوائد الأسهم، وفسرت الدراسة تلك النتيجة من خلال قيام المحللين الماليين بشكل مستمر بمراقبة تغيرات الأسعار، وتقديم التوصيات مباشرة إلى المستثمرين، مما يؤثر بشكل كبير على قراراتهم الاستثمارية، ومن ثم تسهم تنبؤات المحللين الماليين في تحسين كفاءة سوق الأوراق المالية عن طريق توفير معلومات مستقبلية تساعد المستثمرين في تقييم أداء الشركات ومن ثم اتخاذ القرارات الاستثمارية.

7- الدراسات السابقة ذات الصلة بالعلاقة بين بنود الدخل الشامل الآخر ودقة تنبؤات المحللين الماليين:

اهتم العديد من الباحثين بدراسة مدى تأثير بنود الدخل الشامل الآخر مجتمعة أو بشكل فردي على تحسين دقة تنبؤات المحللين الماليين، والتي تعتمد بشكل أساسي على المدخلات المستخدمة في عملية التنبؤ، ومن ثم فقد قامت الباحثة بتقسيم الدراسات السابقة إلى ثلاث مجموعات على النحو التالي:

1/7 المجموعة الأولى: الدراسات التي تناولت تأثير الدخل الشامل الآخر الإجمالي على دقة تنبؤات المحللين الماليين:

بدايةً، فقد اختبرت دراسة (Liang and Riedl 2014) أثر القياس والإفصاح عن المكاسب والخسائر غير المحققة الناتجة عن القيمة العادلة، والمتضمنة في الدخل الشامل الآخر على دقة تنبؤات المحللين الماليين؛ وذلك في شركات الاستثمار العقاري في المملكة المتحدة (U.K.) والتي تقوم بالإفصاح عن قيمة الأصول طبقاً للقيمة العادلة مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية (U.S.) والتي تفصح عن قيمة الأصول بالتكلفة التاريخية، وذلك بالاعتماد على بيانات 99 شركة في الولايات المتحدة الأمريكية و 43 شركة في المملكة المتحدة خلال الفترة من عام 2002 وحتى عام

2010, ولقد توصلت الدراسة إلى أن دقة تنبؤات المحللين الماليين، والمحتوى المعلوماتي لتلك التنبؤات، كانت أعلى في الشركات البريطانية التي تقدم تقاريرها بموجب نموذج القيمة العادلة طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مقارنة بالشركات الأمريكية، بالإضافة إلى أن القياس والإفصاح عن المكاسب والخسائر غير المحققة، الناتجة عن القيمة العادلة بالقوائم المالية قد أدى إلى تخفيض دقة تنبؤات المحللين الماليين بربحية السهم (EPS).

بينما هدفت دراسة Xiao and Li (2017) إلى فحص تأثير الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر على تنبؤات المحللين الماليين بأرباح الشركات، وباستخدام 1563 مشاهدة لعدد من الشركات الصينية غير المالية المدرجة خلال الفترة من عام 2009 وحتى عام 2015. وقد أظهرت النتائج أن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية خاصة المعلومات المتعلقة بالدخل الشامل الآخر يرتبط موجباً بدقة تنبؤات المحللين الماليين، في حين كان هناك ارتباط سالب مع تشتت تنبؤات المحللين.

وبالتطبيق على البيئة العربية، فقد استهدفت دراسة محمد (2019) قياس أثر بديلي الإفصاح عن الدخل الشامل سواء في قائمة الدخل أو قائمة الدخل الشامل على القدرة التنبؤية والتفسيرية للدخل الشامل، وأيضاً على دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم، وذلك بالتطبيق على 78 مشاهدة لعدد 26 شركة سعودية خلال الفترة من عام 2015 وحتى عام 2017، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير موجب للإفصاح عن إجمالي الدخل الشامل على دقة تنبؤات المحللين الماليين، وأن هذا التأثير يكون أقوى في حالة الإفصاح عنه في قائمة الدخل الشامل مقارنة بالإفصاح في قائمة الدخل.

وباستخدام المنهجية التجريبية، فقد هدفت دراسة Allini et al. (2021) إلى اختبار مدى تأثير تقديرات القيمة العادلة خاصة المتعلقة بالأرباح والخسائر غير المحققة، والمعترف بها في الدخل الشامل الآخر، على قرارات وأحكام المحللين الماليين المرتبطة بالموافقة على القروض وتقدير مخاطر التخلف عن السداد؛ حيث قام الباحثون بإجراء تجربة على عينة مكونة من 29 محللاً من المحللين الماليين

المعتمدين الذين لديهم معرفة أو خبرة في تحليل الائتمان؛ وذلك في الفترة من يناير إلى يوليو 2018، وقد أظهرت النتائج أن المكاسب (الخسائر) غير المحققة في الدخل الشامل الآخر تقدم إشارة إيجابية (سلبية) عن الأداء المستقبلي، كما أشارت النتائج إلى أن المحللين الماليين يهتمون بالمكاسب والخسائر غير المحققة في الدخل الشامل الآخر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في أحكامهم وقراراتهم؛ حيث يفضل المحللون الماليون عند اتخاذ قرارات الموافقة على القروض: الشركات ذات المكاسب المحتملة في المستقبل، حتى وإن لم تتحقق بعد.

وفي السياق نفسه، فقد سعت دراسة (Black and Neururer (2021 إلى اختبار ما إذا كان محللو جانب البيع Sell-Side Analysts يستخدمون معلومات الدخل الشامل الآخر في عملية التنبؤ، وما إذا كانوا يقدمون معلومات حول الدخل الشامل الآخر المستقبلي في تنبؤاتهم، وتمثلت عينة الدراسة في 19802 مشاهدة من الشركات الأمريكية خلال الفترة من عام 2009 وحتى عام 2018، وقد توصلت الدراسة إلى أن الدخل الشامل الآخر يؤثر على الميزانية العمومية للشركة من خلال الدخل الشامل الآخر المتراكم (AOCI) Accumulated other comprehensive income مما يؤثر على القيمة الجوهرية للشركات، كما تبين أن المحللين الماليين يدمجون بعض معلومات الدخل الشامل الآخر في تنبؤاتهم بالقيمة الدفترية للسهم، وترجع تلك النتيجة إلى زيادة عدم التأكد بشأن القيمة العادلة، وبالتالي طلب المستثمرين الحصول على معلومات من المحللين حول مصادر الدخل التي لا تظهر في قائمة الدخل، وتؤثر بشكل مباشر على حقوق المساهمين.

هذا، ويعرض الجدول التالي توضيحاً لأهم الاختصارات المتعلقة بالدخل الشامل الآخر وبنوده والتي وردت في الدراسات السابقة:

جدول رقم (1/1) أهم الاختصارات التي وردت في الدراسات السابقة

الاختصار	البند
OCI	إجمالي الدخل الشامل الآخر
AFS	المكاسب والخسائر غير المحققة من الأوراق المالية المتاحة للبيع

CFH	المكاسب والخسائر غير المحققة من تحوطات التدفقات النقدية
FCX	مكاسب وخسائر ترجمة القوائم المالية بعملة أجنبية لنشاط أجنبي
PEN	مكاسب وخسائر التزامات المعاشات التقاعدية
REV	مكاسب وخسائر إعادة تقييم الأصول الثابتة

وبناءً على العرض السابق للدراسات التي تناولت تأثير الدخل الشامل الآخر الإجمالي على دقة تنبؤات المحللين الماليين، يمكن للباحثة تلخيص تلك الدراسات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2/1) ملخص دراسات المجموعة الأولى

الدراسة	بيئة التطبيق	الفترة الزمنية	أهم النتائج	
			التأثير	التفسير
Liang and Riedl (2014)	المملكة المتحدة وأمريكا	2002-2010	سالب	يعتبر الدخل الشامل الآخر بنوداً غير مترابطة وغير محققة في الوقت الحالي وأكثر تقلباً؛ ومن ثم لا يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالدخل المستقبلي.
Xiao and Li (2017)	الصين	2009-2015	موجب	تمثل معلومات الدخل الشامل الآخر مكاسب أو خسائر يمكن أن تتحقق في المستقبل، وبالتالي فإنها تفيد بشكل كبير في التنبؤ بالأرباح المستقبلية.
محمد (2019)	السعودية	2015-2017	موجب	يؤدي الإفصاح عن إجمالي الدخل الشامل إلى تخفيض أخطاء تنبؤات المحللين الماليين.
Allini et al. (2021)	أمريكا	2018	موجب	أن المكاسب والخسائر غير المحققة في الدخل الشامل الآخر تساعد في التنبؤ بالأداء المستقبلي.
Black and Neururer (2021)	أمريكا	2009-2018	موجب	يرجع ذلك إلى زيادة عدم التأكد بشأن القيمة العادلة، وبالتالي طلب المستثمرين الحصول على معلومات حول مصادر الدخل التي لا تظهر في قائمة الدخل.

تحليل دراسات المجموعة الأولى:

تأسيساً على ما سبق، يتضح للباحثة اتفاق دراسات تلك المجموعة على الهدف الأساسي، وهو قياس تأثير الدخل الشامل الآخر بصورة إجمالية على دقة تنبؤات المحللين الماليين؛ حيث لم تتطرق تلك الدراسات إلى اختبار كل بند من بنود الدخل الشامل الآخر

على حدة؛ بل سعت إلى قياس تأثير تلك البنود مجتمعة. وقد تنوعت بيانات تطبيق تلك الدراسات، إلا أن معظمها تم بالتطبيق على بيانات متقدمة مثل أمريكا وبريطانيا.

وفيما يتعلق بنتائج تلك الدراسات يتضح للباحثة أن هناك شبه اتفاق على التأثير الموجب للدخل الشامل الآخر الإجمالي على دقة تنبؤات المحللين الماليين؛ حيث توصلت معظم الدراسات إلى أن إدراج المحللين الماليين للمعلومات المتعلقة بالدخل الشامل الآخر في نماذج التنبؤ الخاصة بهم أدى إلى تحسين دقة التنبؤات وتخفيض أخطاء التنبؤ؛ وذلك باستثناء دراسة (Liang and Riedl, 2014) والتي أثبتت أن استخدام المحللين للمعلومات المتعلقة بالدخل الشامل الآخر عند التنبؤ بأرباح الشركات يؤدي إلى تخفيض دقة التنبؤات.

2/7 المجموعة الثانية: الدراسات التي تناولت التأثير الفردي لبنود الدخل الشامل الآخر على دقة تنبؤات المحللين الماليين:

استهدفت دراسة (Wei and Xue, 2015) اختبار مدى تأثير مكاسب وخسائر قياس الأوراق المالية المتاحة للبيع (Available-for-Sale Securities (AFS) بالقيمة العادلة على دقة وتحيز وتشتت تنبؤات المحللين الماليين بأرباح الشركات، وذلك بالاعتماد على 1883 مشاهدة للشركات المدرجة بالبورصة الصينية خلال الفترة من عام 2009 حتى عام 2011، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير موجب للمعلومات المتعلقة بالمكاسب والخسائر غير المحققة من الأوراق المالية المتاحة للبيع (AFS) على تنبؤات المحللين؛ حيث تكون التنبؤات أكثر دقة وأقل تحيزاً وأقل تشتتاً.

كما سعت دراسة (Banks et al., 2018) إلى اختبار القيمة التنبؤية لأربعة بنود للدخل الشامل الآخر هم: المكاسب والخسائر غير المحققة من الأوراق المالية المتاحة للبيع، المكاسب والخسائر غير المحققة من تحوطات التدفقات النقدية، مكاسب وخسائر ترجمة القوائم المالية بعملة أجنبية، وإعادة تقييم الأصول الثابتة؛ حيث تم التطبيق على 1635 مشاهدة ممثلة لعدد 407 شركة مدرجة في البورصة الأسترالية للأوراق المالية (ASX) والتي توافر عنهم بيانات على الأقل واحد من عناصر

الدخل الشامل الآخر خلال الفترة من عام 2006 وحتى عام 2008 ومن عام 2010 وحتى عام 2012, و توصلت الدراسة إلى أن المحللين الماليين يستخدمون المعلومات المتعلقة ببعض عناصر الدخل الشامل الآخر لاختبار صحة التنبؤات الخاصة بهم والتأكد من دقتها؛ حيث أثبتت الدراسة وجود ارتباط موجب (سالب)؛ ولكنه ضعيف بين عنصر إعادة تقييم الأصول الثابتة (المكاسب والخسائر غير المحققة من تحوطات التدفقات النقدية) وقيام المحللين بتقييم تنبؤاتهم

الخاصة بالأرباح, في حين لا يوجد ارتباط بين عنصري مكاسب وخسائر ترجمة القوائم المالية بعملة أجنبية والمكاسب والخسائر غير المحققة من الأوراق المالية المتاحة للبيع وتنبؤات المحللين الماليين.

وفي السياق نفسه, فقد استهدفت دراسة (Arthur et al. (2018 فحص العلاقة بين عناصر الدخل الشامل الآخر (OCI) وسلوك المحللين الماليين مقاساً بدقة تنبؤات المحللين الماليين وتغطية المحللين؛ وقد شملت العينة النهائية 507 مشاهدة خلال الفترة من عام 2013 وحتى عام 2015, وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن معلومات بنود الدخل الشامل الآخر تؤثر بشكل كبير على سلوك المحللين؛ حيث توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سالب لعنصري المكاسب والخسائر غير المحققة من تحوطات التدفقات النقدية, ومكاسب وخسائر ترجمة القوائم المالية بعملة أجنبية على دقة تنبؤات المحللين الماليين, في حين يرتبط عنصر المكاسب والخسائر غير المحققة من الأوراق المالية المتاحة للبيع ارتباطاً موجباً بدقة التنبؤ.

وتأسيساً على العرض السابق للدراسات التي تناولت التأثير الفردي لبنود الدخل الشامل الآخر على دقة تنبؤات المحللين الماليين, يمكن للباحثة تحليل تلك الدراسات وتلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم (3/1) ملخص دراسات المجموعة الثانية

أهم النتائج	بيئة التطبيق	الدراسة
التأثير الفردي لبنود الدخل الشامل الآخر على دقة تنبؤات المحللين الماليين	التأثير	التفسير
تساعد معلومات AFS على اكتشاف ادارة الأرباح بالشركة، ومن ثم تحسين دقة تنبؤات المحللين الماليين.	موجب	الصين
بسبب اعتقاد المحللين بعدم الاستفادة من المعلومات المتعلقة بتلك البنود في التأكد من صحة ودقة تنبؤاتهم.	لا يوجد	أستراليا
كلا العنصرين يساعدان بشكل أكبر على اكتشاف إدارة الأرباح.	سالب	CFH
	موجب	REV
ويرجع ذلك إلى أنهما يزيدان من عدم التأكد؛ حيث قد يكون من الصعب على المحللين التنبؤ بتوقيت ومقدار المكاسب والخسائر غير المحققة التي سيتم التخلص منها وإعادة تبويبها إلى صافي الدخل.	سالب	CFH
	سالب	FCX
يمكن من خلاله اكتشاف مدى وجود إدارة أرباح بالشركة.	موجب	AFS

تحليل دراسات المجموعة الثانية:

بناءً على ما سبق، يتضح وجود اتفاق بين دراسات تلك المجموعة على هدف أساسي، وهو قياس مدى تأثير بند أو أكثر من بنود الدخل الشامل الآخر، وهي: المكاسب والخسائر غير المحققة من الأوراق المالية المتاحة للبيع (AFS)، والمكاسب والخسائر غير المحققة من تحوطات التدفقات النقدية (CFH)، ومكاسب وخسائر ترجمة القوائم المالية بعملة أجنبية (FCX)، ومكاسب وخسائر إعادة تقييم الأصول الثابتة (REV) بشكل فردي على دقة تنبؤات المحللين الماليين؛ وذلك بغرض التوصل إلى أكثر البنود تأثيراً على دقة التنبؤات ونوع ذلك التأثير.

كما يتضح للباحثة أن دراسات تلك المجموعة تشابهت في مجتمع الدراسة؛ حيث تم التطبيق على الشركات غير المالية المدرجة بالبورصة، وتنوعت البيئة التي تم التطبيق عليها؛ إلا أن أغلبها قد تم في إحدى الدول المتقدمة وهي أستراليا، بالإضافة إلى اختلاف الدراسات من حيث البنود التي تم تناولها واختبار تأثيرها على دقة تنبؤات

المحللين الماليين، إلا أن كل الدراسات اهتمت بقياس تأثير بند المكاسب والخسائر غير المحققة من الأوراق المالية المتاحة للبيع (AFS) وقد توصلت تلك الدراسات إلى نتائج متضاربة؛ فقد أثبتت دراسة كلٍ من Wei and Xue (2015) ; Arthur et al. (2018) وجود تأثير موجب لبند (AFS) على دقة تنبؤات المحللين، بينما توصلت دراسة Banks et al. (2018) إلى عدم وجود أي تأثير؛ وذلك على عكس نتائج قياس تأثير بند المكاسب والخسائر غير المحققة من تحوطات التدفقات النقدية (CFH) والتي اتفقت على تأثيره السالب على دقة التنبؤات. أما بالنسبة لبند مكاسب وخسائر ترجمة القوائم المالية بعملة أجنبية (FCX) فلا يوجد اتفاق بين الدراسات على تأثير ذلك البند؛ فقد أثبتت دراسة Arthur et al. (2018) وجود تأثير سالب لذلك البند على دقة التنبؤات، في حين لم تتوصل دراسة Banks et al. (2018) إلى وجود دليل على تأثير.

وبناءً على ما تقدم، لم يتضح للباحثة من خلال تلك الدراسات السابقة التأثير الفردي لكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر على دقة تنبؤات المحللين الماليين، وهو ما يعد سبباً جوهرياً لاختبار تأثير عدد من تلك البنود في البيئة المصرية وذلك باعتبارها إحدى الدول النامية.

3/7 المجموعة الثالثة: الدراسات التي تناولت تأثير الدخل الشامل الآخر الإجمالي وبنوده الفردية على دقة تنبؤات المحللين الماليين:

سعت دراسة Choi and Zang (2006) إلى البحث في مدى ارتباط الدخل الشامل للفترة الحالية بصافي دخل الفترة القادمة بالإضافة إلى اختبار مدى تأثير الدخل الشامل على أخطاء تنبؤات المحللين الماليين بأرباح الشركات؛ وذلك بهدف تقييم ما إذا كان المحللون الماليون يستخدمون معلومات الدخل الشامل في التنبؤ بالأرباح المستقبلية للشركة من خلال تقييم مدى قدرتهم على تحديد بنود الدخل الشامل المهمة في صنع تنبؤاتهم. وبالتطبيق 5912 مشاهدة خلال الفترة من عام 1998 وحتى عام 2003، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ارتباطاً سالباً بين الدخل الشامل واثنين من

عناصر الدخل الشامل الآخر، وهما: المكاسب والخسائر على الأوراق المالية المقاسة بالقيمة العادلة، ومكاسب وخسائر التزامات المعاشات التقاعدية، وكل من أخطاء التنبؤ بالأرباح وقيام المحللين الماليين بتقييم تنبؤاتهم الخاصة بالأرباح، مما يعنى وجود ارتباط موجب بين الدخل الشامل واثنين من عناصر الدخل الشامل الآخر، ودقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح.

وفى سياق متصل، فقد هدفت دراسة (Pronobis and Zülch 2011) إلى اختبار القدرة التنبؤية للدخل الشامل وبنوده الفردية بكلٍ من التدفقات النقدية التشغيلية وصافي الدخل والدخل الشامل في المستقبل، وتأثير ذلك على تنبؤات المحللين الماليين. وبالتطبيق على 463 مشاهدة ممثلة لعدد 96 شركة من الشركات الألمانية التي تطبق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمدرجة في مؤشر HDAX خلال الفترة من عام 1998 وحتى عام 2007، فلقد توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد دليل على أن الدخل الشامل الإجمالي أو بنوده الفردية يتمتعون بقوة تنبؤية أفضل للأداء التشغيلي للشركة في المستقبل؛ وذلك مقارنة بصافي الدخل. علاوة على ذلك، فقد أظهرت النتائج أن الدخل الشامل الآخر الإجمالي وبنوده الفردية يساعدون على تحسين القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، وبالتالي تعد القدرة التنبؤية للدخل الشامل وبعض بنود الدخل الشامل الآخر سمة ذات أهمية كبيرة للمحللين الماليين، وذلك فيما عدا عنصر مكاسب وخسائر التزامات المعاشات التقاعدية؛ حيث أثبتت الدراسة أنه لا يضيف سوى ضوضاء للتنبؤ بصافي الدخل والدخل الشامل للفترة اللاحقة، ومن ثم يؤثر سلبًا على عملية التنبؤ.

اتفاقًا مع نتائج الدراسة السابقة، فقد استهدفت دراسة (Deol 2013) البحث في مدى فائدة التقرير الإلزامي عن الدخل الشامل الآخر وبنوده للمحللين الماليين عند قيامهم بالتنبؤ بأرباح الشركات؛ وذلك من خلال اختبار العلاقة بين بنود الدخل الشامل الآخر وتنبؤات المحللين الماليين بالأرباح بالإضافة إلى دور المعلومات الخاصة بعناصر الدخل الشامل الآخر في تخفيض أخطاء تنبؤات المحللين. وبالتطبيق على عينة تتراوح بين 301 إلى 672 مشاهدة من الشركات الكندية المدرجة في بورصة

تورونتو للأوراق المالية خلال الفترة من عام 2007 وحتى عام 2010، فقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود ارتباط موجب معنوي بين إجمالي الدخل الشامل الآخر (OCI) واثنين من عناصره، وهما: المكاسب والخسائر غير المحققة من الأوراق المالية المتاحة للبيع، والمكاسب والخسائر غير المحققة من تحوطات التدفقات النقدية، ودقة تنبؤات المحللين الماليين بأرباح الشركات.

على صعيد آخر، تساءل Bratten et al. (2016) فيما إذا كانت تعديلات القيمة العادلة المدرجة في الدخل الشامل الآخر يمكن أن تتنبأ بالأداء المستقبلي في البنوك؛ حيث سعت الدراسة إلى اختبار تأثير الدخل الشامل الآخر وعناصره الفردية على عملية التنبؤ بالأرباح المستقبلية كمقياس للأداء، وبالتطبيق على 14781 مشاهدة لعدد 2420 بنك من البنوك المدرجة في بورصة شيكاغو خلال الفترة من عام 2001 وحتى عام 2013، فقد أثبتت الدراسة أن تعديلات القيمة العادلة المدرجة في الدخل الشامل الآخر يمكن أن تساعد على التنبؤ بأرباح البنوك لمدة عام أو عامين في المستقبل؛ حيث أشارت النتائج إلى أن استخدام تقديرات القيمة العادلة في التقارير المالية يؤدي إلى توفير معلومات مفيدة لاتخاذ القرار فيما يتعلق بأداء الشركة في المستقبل. ومع ذلك ليست كل المكاسب والخسائر غير المحققة المتعلقة بالقيمة العادلة والمدرجة في الدخل الشامل الآخر لها آثار مماثلة على الأداء المستقبلي؛ حيث توصلت الدراسة إلى أن المكاسب والخسائر غير المحققة من الأوراق المالية المتاحة للبيع ترتبط بشكل موجب بالأرباح المستقبلية، في حين أن المكاسب والخسائر غير المحققة من تحوطات التدفقات النقدية ترتبط بشكل سالب بالأرباح المستقبلية.

وفي السياق نفسه، فقد سعت دراسة Lee et al. (2020) إلى البحث في مدى إمكانية استخدام الدخل الشامل الآخر الإجمالي وعناصره الفردية المفصّل عنها في قائمة الدخل الشامل في التنبؤ بأرباح الشركة المستقبلية، وباستخدام البيانات ربع السنوية لعينة قدرها 5075 مشاهدة، والتي تمثل 1128 شركة من الشركات الكورية المدرجة بالبورصة خلال الفترة من الربع الثاني من السنة المالية 2013 إلى الربع الرابع من السنة المالية 2016، فقد توصلت الدراسة إلى أن هناك ارتباطاً موجباً ومعنوياً بين المعلومات المتعلقة بالدخل الشامل

الآخر الإجمالي والعائد على الأصول، ومن ثم بالتنبؤ بالأرباح في كل من الربع الأول والثاني من العام، مما يدعم القيمة التنبؤية للدخل الشامل الآخر، أما فيما يتعلق بعناصر الدخل الشامل الآخر الفردية فتشير النتائج إلى أن عنصر المكاسب والخسائر غير المحققة من الأوراق المالية المتاحة للبيع يرتبط بشكل موجب بالتنبؤ بالأرباح المستقبلية، في حين لا يوجد ارتباط بين عنصر المكاسب والخسائر غير المحققة من تحوطات التدفقات النقدية وعملية التنبؤ بالأرباح؛ حيث لا يوجد ارتباط مباشر بينه وبين التنبؤ بأرباح الفترة المقبلة.

وبالتطبيق على دول شرق آسيا، فلقد استهدفت دراسة Rahayu and Kusuma (2021) التحقق من قدرة الدخل الشامل الآخر على التنبؤ بالأداء المستقبلي، وبالتطبيق على 440 مشاهدة ممثلة لعدد 110 شركة من الشركات المالية المدرجة بالبورصة في دول جنوب شرق آسيا، وهي (إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة والفلبين وتايلاند) خلال الفترة من عام 2014 وحتى عام 2017، فقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك قدرة تنبؤية للدخل الشامل الآخر، وأن الإفصاح عنه يوفر معلومات مهمة للمحللين الماليين تتعلق بالمستقبل؛ حيث تؤثر معلومات الدخل الشامل الآخر إيجابياً على التنبؤ بالأداء التشغيلي للشركة لمدة عامين في المستقبل، كما أثبتت الدراسة أن عناصر الدخل الشامل الآخر الفردية تؤثر أيضاً على التنبؤ بالأداء المستقبلي بشكل متفاوت؛ حيث إن كلاً من المكاسب والخسائر غير المحققة من الأوراق المالية المتاحة للبيع، المكاسب والخسائر غير المحققة من ترجمة القوائم المالية بعملة أجنبية، والجزء الفعال من تحوطات التدفقات النقدية لهم قيمة تنبؤية لمدة عامين، أما عنصراً مكاسب إعادة تقييم الأصول الثابتة وخسائره، ومكاسب التزامات المعاشات التقاعدية وخسائره، فإن لهما قيمة تنبؤية لسنة واحدة فقط.

هذا، وقد قامت دراسة Anderson et al. (2022) بمحاولة تقديم أدلة منهجية حول ما إذا كان المحللون الماليون يستفيدون من المعلومات المتعلقة بإجمالي الدخل الشامل الآخر والعناصر الأساسية المكونة له بكفاءة ويدمجونها في أنشطة التنبؤ الخاصة بهم، والتي تشمل: المكاسب والخسائر غير المحققة على الأوراق المالية المتاحة للبيع، المكاسب والخسائر غير المحققة من ترجمة القوائم المالية، المكاسب

والخسائر من تحوطات التدفقات النقدية، ومكاسب وخسائر التزامات المعاشات التقاعدية. وبالتطبيق على 22613 مشاهدة خلال الفترة من عام 2004 وحتى عام 2017، فقد توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط موجب ومعنوي بين الدخل الشامل الآخر الإجمالي وعنصره: المكاسب والخسائر غير المحققة من الأوراق المالية المتاحة للبيع، والمكاسب والخسائر غير المحققة من ترجمة القوائم المالية، ودقة تنبؤات المحللين الماليين بأرباح الشركات لسنة قادمة واحدة، في حين توصلت الدراسة إلى عدم وجود ارتباط بين كلٍ من المكاسب والخسائر غير المحققة من ترجمة القوائم المالية، المكاسب والخسائر من تحوطات التدفقات النقدية، ومكاسب وخسائر التزامات المعاشات التقاعدية ودقة تنبؤات المحللين، ويرجع ذلك إلى عدم تمتعهم بقدرة تنبؤية بالأرباح، وبالتالي عدم الاستفادة منهم في حالة إدراجهم في نماذج التنبؤ.

في ضوء العرض السابق للدراسات السابقة، يمكن للباحثة تلخيص تلك الدراسات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4/1) ملخص دراسات المجموعة الثالثة

الدراسة	أهم النتائج		
	أثر الدخل الشامل الآخر الإجمالي أو بنوده الفردية على دقة تنبؤات المحللين الماليين		
	البنود	التأثير	التفسير
Choi and Zang (2006)	OCI	موجب	يرجع ذلك إلى اعتمادهم بشكل كبير على الحكم الشخصي للمديرين، وبالتالي مساعدة المحللين الماليين في اكتشاف إدارة الأرباح.
	AFS		
	PEN		
Pronobis and Zülch (2011)	OCI	موجب	يعود ذلك إلى القدرة التنبؤية للدخل الشامل الآخر وتلك البنود، حيث إنها تقلل من المخاطر المتوقعة للمحللين الماليين.
	AFS		
	FCX		
	CFH		
	REV		
	PEN	سالب	يفسر ذلك من خلال أن ذلك العنصر يضيف ضوضاء لعملية التنبؤ؛ حيث لا يمكن توقع تعديلات الخطة وسنوات الخدمة المستقبلية للعاملين.

يرجع ذلك إلى أنه يمكن أن تتحقق بعض بنود الأرباح غير المحققة المدرجة سابقاً في الدخل الشامل الآخر، وبالتالي تتحول إلى أرباح أو خسائر محققة وتؤثر على صافي الدخل.	موجب	OCI	Deol (2013)
		AFS	
		CFH	
نظراً لأن المحللين لديهم أيضاً إمكانية الوصول إلى مصادر المعلومات المختلفة، فقد يتوقعون (إن لم يكن لديهم المعرفة) مدى قيام الشركة بالتحوط للتدفقات النقدية.			
حيث إن استخدام تقديرات القيمة العادلة في التقارير المالية يؤدي إلى توفير معلومات مفيدة لاتخاذ القرار فيما يتعلق بأداء الشركة في المستقبل.	موجب	OCI	Bratten et al. (2016)
يمكن للأرباح والخسائر غير المحققة المدرجة في الدخل الشامل الآخر أن تتنبأ بالأداء المستقبلي بسبب توقيت بيع الأصول المالية	موجب	AFS	
التغيرات في أسعار بنود التحوط الأساسية يمكن أن يكون لها آثار سلبية على أداء الشركة في المستقبل.	سالب	CFH	
ويرجع ذلك إلى أنه يوفر معلومات مهمة تتعلق بالمستقبل لمدة عامين.	موجب	OCI	Rahayu and Kusuma (2021)
حيث إن المدخلات المستخدمة في تلك العناصر متوفرة في السوق؛ لذلك تكون أكثر موضوعية.	موجب لمدة عامين	AFS	
		FCX	
		CFH	
لأنه يتم قياس تلك البنود باستخدام مدخلات غير قابلة للتحديد بشكل دقيق مما يزيد من فرص تدخل الإدارة في قياسها. كما أن تلك العناصر لا يتم إعادة تبويبها إلى الأرباح والخسائر في العام المقبل.	موجب لمدة عام	PEN	Anderson et al. (2022)
حيث إن الدخل الشامل الآخر وعنصره يتمتعون بقدرة تنبؤية بالأداء المستقبلي؛ حيث تساعد المعلومات المتعلقة بتلك العناصر على توقع الأداء في المستقبل.	موجب	OCI	
	موجب	AFS	
	موجب	FCX	
يرجع ذلك إلى عدم تمتعهما بقدرة تنبؤية بالأرباح	لا يوجد	CFH	
	لا يوجد	PEN	

تحليل دراسات المجموعة الثالثة:

يتضح للباحثة أن هناك العديد من الدراسات قد اهتمت خلال العقدين الماضيين بموضوع الدخل الشامل الآخر وبنوده ومدى تأثيره على دقة تنبؤات المحللين الماليين، باعتبارهم أحد أهم مستخدمي المعلومات، حيث اتفقت تلك الدراسات على التأثير الموجب للدخل الشامل الآخر الإجمالي على دقة تنبؤات المحللين الماليين والذي فسرتة عدد من الدراسات من خلال أن الدخل الشامل الآخر يوفر معلومات مهمة عن تلك البنود التي لا

تظهر بشكل مباشر في حساب الأرباح والخسائر التقليدي، وبالتالي فإنه يحسن من بيئة المعلومات، ويساعد على التنبؤ بالمستقبل.

وعلى الجانب الآخر فلقد توصلت تلك الدراسات أيضاً إلى نتائج متضاربة حول التأثير الفردي لبنود الدخل الشامل الآخر؛ حيث انتهت بعض الدراسات إلى وجود تأثير موجب لبعض بنود الدخل الشامل الآخر، في حين أكد البعض الآخر على التأثير السالب لتلك البنود على دقة تنبؤات المحللين الماليين.

التعليق على نتائج الدراسات السابقة واستنتاج الفجوة البحثية:

يمكن للباحثة تفسير الاختلاف والتباين في نتائج الدراسات السابقة من خلال عدة أسباب:

- اختلاف بيئة تطبيق تلك الدراسات إلا أن معظمها تمت في بيئة أعمال ذات اقتصاديات متقدمة، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وألمانيا، ومن ثم لم يتم اختبار ذلك في البيئة المصرية.

- اختلاف توقيت التوافق مع معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بإلزامية قياس والتقرير عن الدخل الشامل في القوائم المالية، وأيضاً اختلاف عدد وطبيعة بنود الدخل الشامل الآخر بين المعايير المحلية في كل دولة، وهو ما يؤثر على نتائج الدراسة.

- حداثة تعرف وتطبيق البلدان وخاصة البلدان النامية لمفهوم الدخل الشامل وبنود الدخل الشامل الآخر، مما يؤدي إلى عدم الفهم والإدراك الكامل لكيفية وأهمية قياسها بشكل سليم.

- اختلاف حجم العينة والفترة الزمنية لتلك الدراسات، مما قد يؤثر بشكل أو بآخر على النتائج.

- تنوع مجتمع الدراسة ما بين شركات مالية وغير مالية.

علاوة على ما سبق، لم ينل موضوع قياس تأثير الدخل الشامل الآخر الإجمالي وبنوده الفردية على دقة تنبؤات المحللين الماليين في البيئة العربية والمصرية نفس الاهتمام الذي لاقاه في الدراسات التي تمت في الدول الأجنبية؛ حيث إنه لا توجد دراسة —على حد علم الباحثة— تناولت تأثير بنود الدخل الشامل الآخر على دقة تنبؤات المحللين الماليين الذين يتتبعون الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، خاصة في ضوء التعديلات الواردة في

المعيار المحاسبة المصري رقم (1) لعامي 2015, 2019, ومن ثم تعد هذه الفجوة البحثية مجالاً خصباً, يحتاج المزيد من البحث والدراسة.

8- خلاصة البحث ونتائجه:

تمثل الهدف الرئيس للبحث الحالي, فى استعراض وتحليل الدراسات السابقة التى تناولت العلاقة بين بنود الدخل الشامل الآخر ودقة تنبؤات المحللين الماليين, وذلك حتى يمكن الوقوف على ما توصلت إليه الدراسات السابقة في موضوع البحث, ومدى وجود اتفاق أو اختلاف بين نتائج تلك الدراسات, وتحديد النقاط أو العوامل التي لم يتم دراستها أو تمت دراستها, ولكن في ظروف أو بيئات تختلف عن بيئة الدراسة الحالية؛ وذلك حتى يمكن تحديد الفجوة البحثية.

ولتحقيق هذا البحث, فلقد قامت الباحثة بتقسيم الدراسات السابقة فى هذا المجال إلى ثلاث مجموعات؛ حيث تناولت المجموعة الأولى الدراسات التي قامت بقياس تأثير الدخل الشامل الآخر الإجمالي على دقة تنبؤات المحللين الماليين, في حين اشتملت المجموعة الثانية على الدراسات التي تناولت التأثير الفردي لبنود الدخل الشامل الآخر على دقة تنبؤات المحللين الماليين, أما المجموعة الثالثة فقد اشتملت على الدراسات التي تناولت تأثير الدخل الشامل الآخر الإجمالي, وكذلك بنوده الفردية على دقة تنبؤات المحللين الماليين.

هذا, ولقد توصلت الباحثة من خلال تحليل الدراسات السابقة فى مجال العلاقة بين بنود الدخل الشامل الآخر ودقة تنبؤات المحللين الماليين إلى اتفاق بين نتائج تلك الدراسات على التأثير الموجب للدخل الشامل الآخر الإجمالي على دقة تنبؤات المحللين الماليين والذى فسره عدد من الدراسات من خلال أن الدخل الشامل الآخر يوفر معلومات مهمة عن تلك البنود التي لا تظهر بشكل مباشر في حساب الأرباح والخسائر التقليدي, وبالتالي فإنه يحسن من بيئة المعلومات, ويساعد على التنبؤ بالمستقبل, فى حين تضاربت نتائج الدراسات فيما يتعلق بالتأثير الفردي لكل بند من بنود الدخل الشامل على دقة تنبؤات المحللين الماليين, وذلك بالإضافة إلى ندرة

الدراسات العربية التى اختبرت العلاقة بين بنود الدخل الشامل الآخر ودقة تنبؤات المحللين الماليين, خاصةً فى البيئة المصرية, وهو ما يمثل دافعاً لاستكمال البحث للوقوف على طبيعة واتجاه تلك العلاقة.

9- مجالات البحث المستقبلية:

- بناءً على ما توصل إليه البحث الحالى تقترح الباحثة إجراء العديد من البحوث والتى تعد امتداداً للبحث, وهى على النحو التالى:
- دراسة العلاقة بين بنود الدخل الشامل الآخر وإدارة الأرباح وانعكاسه على جودة التقارير المالية.
- دراسة العلاقة بين بنود الدخل الشامل الآخر وأسعار وعوائد الأسهم.
- اختبار تأثير المحتوى المعلوماتى لكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر على قرارات المستثمرين.
- قياس تأثير بنود الدخل الشامل الآخر على التنبؤ باستمرارية الشركات واحتمالية تعرضها للتعرض المالى.
- دراسة العلاقة بين الدخل الشامل الآخر وجودة عملية المراجعة.
- دراسة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ودقة تنبؤات المحللين الماليين.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- الإسداوى, مصطفى السيد مصطفى ؛ محمد, محمد محمود سليمان, 2020, أثر الإفصاح الإختيارى فى التقارير المالية على تغطية المحللين الماليين: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية, *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية*, كلية التجارة, جامعة قناة السويس, 2(1): 589 – 647.

- الجرف, ياسر أحمد السيد, 2017, أثر المحاسبة عن القيمة العادلة على دقة التنبؤات المحاسبية (دراسة نظرية وميدانية), *مجلة المحاسبة والمراجعة*, كلية التجارة, جامعة بنى سويف, 5(1): 341 – 390.

- الشيراوى, عثمان عنتر أحمد, 2019, أثر الإفصاح عن مخاطر الإسناد الخارجى لوظائف المحاسبة على دقة تنبؤات المحللين الماليين بمنشآت الأعمال المصرية, **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**, كلية التجارة, جامعة قناة السويس, 10 (3): 838 – 862.
- الصايغ, عماد سعد محمد, 2017, إطار مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبى عن بنود الدخل الشامل الآخر: دراسة ميدانية, **مجلة الفكر المحاسبى**, كلية التجارة, جامعة عين شمس, 21 (3): 794-836.
- العادلى, مرفت على محمود, 2022, أثر توكيد المحاسب القانونى لتقارير الاستدامة على دقة تنبؤات المحللين الماليين وإنعكاسه على استمرارية الشركات المصرية, **مجلة المحاسبة والمراجعة**, كلية التجارة, جامعة بنى سويف, 3: 144-199.
- المر, نرمين على محمد, 2022, قياس تأثير دقة تنبؤات المحللين بالأرباح علي قرارات المستثمرين فى ضوء المعايير المرتبطة, **المجلة العلمية للدراسات المحاسبية**, كلية التجارة, جامعة قناة السويس, 4 (1): 447-514.
- صالح, رضا إبراهيم؛ نخال, ايمن محمد صبرى؛ أحمد, حسن يوسف حسن, 2019, أثر الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل الأخرى على التنبؤ بالأرباح المستقبلية مع دراسة تطبيقية, **مجلة الدراسات التجارية المعاصرة**, كلية التجارة, جامعة كفر الشيخ, 8: 300-350.
- عيده, ايمان محمد السعيد سلامة, 2020, أثر تتبع المحللين الماليين والمكافآت الإدارية والصحة المالية للشركة على إدارة الأرباح بإعادة تصنيف بنود قائمة الدخل و انعكاسها على دقة تنبؤات المحللين الماليين- دراسة تطبيقية, **مجلة الفكر المحاسبى**, كلية التجارة, جامعة عين شمس, 25 (1): 169-245.
- على, إبراهيم زكريا عرفات, 2019, المحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل الشامل: دراسة تطبيقية لمدى جدوى تعديل المعيار المحاسبى المصرى رقم (1) عرض القوائم المالية عام 2015 م, **مجلة الدراسات التجارية المعاصرة**, كلية التجارة, جامعة كفر الشيخ, 6: 456 – 498.
- محمد, حسناء عطية حامد, 2019, أثر بدائل الإفصاح عن الدخل الشامل على القدرة التنبؤية والتفسيرية له وانعكاسها على دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة السعودية, **مجلة الفكر المحاسبى**, كلية تجارة, جامعة عين شمس, 4 (23): 1-50.

- وزارة الاستثمار المصرية, 2015, معايير المحاسبة المصرية لعام 2015, مجلة الوقائع المصرية, الطبعة الأولى, العدد 158 تابع (أ).
- وزارة الاستثمار المصرية, 2019, معايير المحاسبة المصرية لعام 2019, مجلة الوقائع المصرية, الطبعة الأولى.
- يوسف, يوسف أبو بكر محمد, 2016, قياس أثر شفافية الإفصاح بالتقارير المالية على دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم: دراسة إمبريقية, مجلة البحوث التجارية, كلية التجارة, جامعة الزقازيق, 38(1): 161 – 210.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Ali, A., Liu, M., Xu, D. and Yao, T., 2019. Corporate disclosure, analyst forecast dispersion, and stock returns. Journal of accounting, auditing & finance, 34(1), pp.54-73.
- Allini, A., Spanò, R., Du, N. and Ronen, J., 2022. Fair value accounting from the users' perspective: an experiment on how financial analysts rely on fair value estimates in their decisions. Meditari Accountancy Research, 30(6), pp.1493-1513.
- Anderson, J., Cao, Y., Riedl, E. J., & Song, S. X. (2022). Other comprehensive income, its components, and analysts' forecasts. Review of Accounting Studies, 1-35.
- Arthur, N., Clout, V., Huynh, T., and Mai, M., 2018. Components of Other Comprehensive Income and Analyst Forecasting Behavior , Working Paper, pp.1-56, <http://unsworks.unsw.edu.au>, visited 12/5/2022.
- Bamber, L.S., Jiang, J., Petroni, K.R. and Wang, I.Y., 2010. Comprehensive income: Who's afraid of performance reporting?. The Accounting Review, 85(1), pp.97-126.

- Banks, L., Hodgson, A. and Russell, M., 2018. The location of comprehensive income reporting—does it pass the financial analyst revision test?. *Accounting Research Journal*, 31(4), pp.531-550.
- Barlev, B. and Haddad, J.R., 2003. Fair value accounting and the management of the firm. *Critical perspectives on accounting*, 14(4), pp.383-415.
- Barniv, R., 2009. Does foreign investor demand for information affect forecast accuracy? Evidence from the Chinese stock markets. *Journal of international accounting, auditing and taxation*, 18(2), pp.101-118.
- Bataineh, A., and Rababah, A., 2016. Comprehensive Income and Net Income, which is more powerful in predicting Future Performance. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, 6(2), pp.114-120.
- Black, D. E., and Neururer, T., 2021. Do Analysts Provide Information about Other Comprehensive Income for Financial Firms?. *Working Paper*, pp. 1-48, <http://papers.ssrn.com>, visited 12/5/2022.
- Bolliger, G., 2004. The characteristics of individual analysts' forecasts in Europe. *Journal of Banking & Finance*, 28(9), pp.2283-2309.
- Bratten, B., Causholli, M., and Khan, U., 2016. Usefulness of fair values for predicting banks' future earnings: evidence from other comprehensive income and its components. *Review of Accounting Studies*, 21(1), pp.280-315.
- Chambers, D., Linsmeier, T. J., Shakespeare, C., and Sougiannis, T., 2007. An Evaluation of SFAS No. 130 Comprehensive Income Disclosures. *Review of accounting studies*, 12(4), pp. 557-593.

- Chen, T., Xie, L. and Zhang, Y., 2017. How does analysts' forecast quality relate to corporate investment efficiency?. Journal of corporate finance, 43, pp.217-240.
- Choi, J., and Zang, Y., 2006. Implications of Comprehensive Income Disclosure for Future Earning and Analysts' Forecasts. Seoul Journal of Business, 12 (2), pp.77-109.
- Clement, M.B., 1999. Analyst forecast accuracy: Do ability, resources, and portfolio complexity matter?. Journal of accounting and economics, 27(3), pp.285-303.
- Dechow, P.M., 1994. Accounting earnings and cash flows as measures of firm performance: The role of accounting accruals. Journal of accounting and economics, 18(1), pp. 3-42.
- Deol, H., 2013. Analysts' Earnings Forecasts and Other Comprehensive Income. Working Paper, pp.1-35. <http://papers.ssrn.com>, visited 12/5/2022.
- Dhaliwal, D., Subramanyam, K.R. and Trezevant, R., 1999. Is comprehensive income superior to net income as a measure of firm performance?. Journal of Accounting and Economics, 26(1-3), pp.43-67.
- Financial Accounting Standards Board (FASB) .1980. Statement of Financial Accounting Concepts No.3.
- Firescu, V. (2015). Comprehensive Income, a New Dimension in Performance Measurement and Reporting. Procedia Economics and Finance, 20, pp.218-223.
- Garcia-Meca, E. and Sanchez-Ballesta, J.P., 2006. Influences on financial analyst forecast errors: A meta-analysis. International business review, 15(1), pp.29-52.

- García-Meca, E. and Sánchez-Ballesta, J.P., 2011. Ownership structure and forecast accuracy in Spain. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 20(2), pp.73-82.
- Gazzola, P., and Amelio, S., 2014. The Impact of Comprehensive Income on the Financial Ratios in a Period of Crises. *Procedia Economics and Finance*, 12, pp.174-183.
- Goncharov, I. and Hodgson, A., 2008. Comprehensive income in Europe: valuation, prediction and conservative issues. *Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica*, 1(10), pp.1-33.
- Günther, R., 2015. Value-relevance of other comprehensive income under IFRS. Dissertation for the degree of Doctor of Philosophy, School of Management, Economics, Law, Social Sciences and International Affairs, University of St. Gallen, pp.1-342.
- He, G., Ren, H.M. and Taffler, R., 2020. The impact of corporate tax avoidance on analyst coverage and forecasts. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 54(2), pp.447-477.
- Hirshleifer, D., Levi, Y., Lourie, B. and Teoh, S.H., 2019. Decision fatigue and heuristic analyst forecasts. *Journal of Financial Economics*, 133(1), pp.83-98.
- Hsu, C., Li, X., Ma, Z. and Phillips, G.M., 2020. Product Market Competition and Analyst Coverage Decisions. Working Paper, pp.1-54 . <https://papers.ssrn.com>, Visited 25/1/2023.
- Hu, N., Ke, J.Y., Liu, L. and Zhang, Y., 2019. Risk pooling, supply chain hierarchy, and analysts' forecasts. *Production and Operations Management*, 28(2), pp.276-29.
- International Accounting Standard Board (IASB) .2011. IAS No.1.ammended. presentation of Financial statements. London. U.K.

- International Accounting Standards Board (IASB). (2007) . International Accounting Standard 1 (Presentation of Financial Statements) .
- International Accounting Standards Board (IASB)., 2018. International Accounting Standard No. 1: Presentation of Financial Statements, pp. 1–46.
- Jung, J.H., Kumar, A., Lim, S.S. and Yoo, C.Y., 2019. An analyst by any other surname: Surname favorability and market reaction to analyst forecasts. *Journal of Accounting and Economics*, 67(2-3), pp.306-335.
- Kerl, A. and Ohlert, M., 2012. Forecast accuracy of star-analysts in the context of different corporate governance settings. *Financial Services*, 16, pp. 1-38.
- Keskek, S., Myers, L.A., Omer, T.C. and Shelley, M., 2011. A re-examination of the importance of analyst and forecast characteristics for forecast accuracy: The effects of analyst disagreement, stale forecasts, and the information environment. Working Paper, pp.1-44 . <https://papers.ssrn.com>, Visited 25/1/2023.
- Khan, S. and Bradbury, M.E., 2014. Volatility and risk relevance of comprehensive income. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 10(1), pp.76-85.
- Klettke, T., Homburg, C. and Gell, S., 2015. How to measure analyst forecast effort. *European Accounting Review*, 24(1), pp.129-146.
- Landsman, W.R., 2007. Is fair value accounting information relevant and reliable? Evidence from capital market research. *Accounting and business research*, 37(sup1), pp.19-30.
- Lee , J., Lee, S. J., Choi, S., and Kim, S., 2020. The Usefulness of Other Comprehensive Income for Predicting Future Earnings. *The Journal of Asian Finance, Economics, and Business*, 7(5), pp.31-40.

- Liang, L., and Riedl, E. J. (2014). The Effect of Fair Value Versus Historical Cost Reporting Model on Analyst Forecast Accuracy. *The Accounting Review*, 89(3), 1151-1177.
- Lin, W. and Rong, M., 2012. Impacts of other comprehensive income disclosure on earnings management. *Nankai Business Review International*, 3(1), pp.93-101.
- Man, C.K., 2015. International Perspectives: The Impact of Corporate Sustainability Disclosure Decision, Disclosure Quality, Disclosure Quantity, Disclosure Index on Financial Analyst Following, Forecast Accuracy and Forecast Dispersion. Aberdeen. Dissertation for the degree of Doctor of Philosophy, Aberdeen University, UK.
- Mikhail, M.B., Walther, B.R. and Willis, R.H., 2003. The effect of experience on security analyst underreaction. *Journal of Accounting and Economics*, 35(1), pp.101-116.
- Pascan, I., 2010. A new measure of financial performance: the comprehensive income—opinions and debates. *Applied Economics, Business and Development*, 186, p.191-221.
- Personne, K. and Pääjärvi, S., 2013. Financial Analysts' Forecast Precision: Swedish Evidence, Master Thesis in Accounting, Uppsala University, Swe-
- Pronobis, P., and Zülch, H. (2011). The Predictive Power of Comprehensive income and its Individual Components under IFRS. *Problems and Perspectives in Management (PPM)*, 1-51.
- Pronobis, P., and Zülch, H., 2011. The Predictive Power of Comprehensive income and its Individual Components under IFRS. *Problems and Perspectives in Management (PPM)*, pp.1-51.

- Rahayu, P., & Kusuma, I. W. (2021). Predictive Value of Other Comprehensive Income: Evidence from ASEAN. *Jurnal Akuntansi dan Keuangan Indonesia*, 17(2), 150-168.
 - Rahman, J.M., Zhang, J. and Dong, S., 2019. Factors affecting the accuracy of analysts' forecasts: A review of the literature. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*., 23(3),PP. 1-18.
 - Sabsombat, N., 2019.The Relationship between Other Comprehensive Income and Earnings Management: Evidence from the Stock Exchange of Thailand. *Asian Administration & Management Review*, 2(1), pp.162-176.
 - Shukor, Z.A., Nor, H.M. and Keliwon, K., 2011. Financial analysts' perception of the importance of accounting information: Malaysian evidence. *Journal of Business and Policy Research*, 6(1), pp.156-172.
 - Tsujiyama, E., 2007. Two concepts of comprehensive income. *Accounting and Audit Journal (JICPA)*, 19(11), pp.30-39.
 - Xiao, H., and Li, S. X., 2017. The Effect of Other Comprehensive Income Reporting on Analyst Forecasts—From the Perspective of the Characteristics of Enterprise Accounting Information Environment and the Cognitive Ability of Analysts. *Journal of Shanxi*, 12, pp.100–113 .
- den, pp.1-57.
- Wei, Z., and Xue, J., 2015. Fair value accounting of financial assets and analyst forecasts. *China Journal of Accounting Studies*, 3(4), pp.294-319.